الاقتصاد وانقاذ العملة.. أبرز مطالب الشعب من الحكومة الجديدة

الامناء / خاص:

استقبل المواطنون إعلان تشكيل الحكومة الجديدة، بالكثير من التفاؤل، عقب أكثر من عام على تردي الأوضاع المعيشية بالمناطق المحررة.

ويعلق الشارع الكثير من الآمال على الحكومة التي تضمنت كفاءات سياسية واقتصادية، في مختلف المجالات والتخصصات، حيث يأمل الأهالي أن تكون بدايةً فعلية لتوحيد الجهود العسكرية لردع انقلاب المليشيات الحوثية، وتحرير ما بقي من الأراضي التي تسيطر عليها الجماعة الموالية لإيران وفرض تسوية سياسية تنتصر لدماء المواطنين وانتهاك حرياتهم.

وفي أول النتائج المترتبة على إعلان تشكيل حكومة الكفاءات، سجل الريال تعافيًا لافتًا أمام العملات الأجنبية فيما نشرت قوات الحزام الأمني دوريات أمنية في شوارع عدن على أمل أن ينتظم العمل الشرطي في العاصمة عدن ضمن ترتيبات واسعة تستبق عودة الحكومة برئاسة الدكتور معين عبدالملك.

وكان الرئيس عبدربه منصور هادي، قد أصدر، الجمعة، قرارًا بتشكيل حكومة كفاءات ائتلافية، شكلت من مختلف المكونات والأحزاب، تضم 24 وزيرًا، مناصفةً بين الشمال والجنوب، شملت كافة القوى المؤيدة للحكومة، والمناهضة للانقلاب الحوثي.

وتواجه الحكومة الجديدة العديد من الملفات الملحة والساخنة، على رأسها الملف الاقتصادي، الذي تجلت أبرز صعوباته في تراجع سعر صرف الريال مقابل العملات الأجنبية؛ ما انعكس على تدهور الأوضاع المعيشية للمواطنين.

كما أن الملف العسكري، يبرز على رأس تلك الملفات التي ينادي بها المواطنون لإنهاء الانقلاب الحوثي على الدولة ومؤسساتها العسكرية والمدنية.

حشد الدعم الدولي

ويدرك المواطن، صعوبة المهام التي تنتظر الحكومة الجديدة، لكنه يرى أنها يجب ألا تخرج عن قضيتين؛ «استعادة الاستقرار التنموي والاقتصادي والأمني، وإنهاء الانقلاب الحوثي.

وتقول الإعلامية في تلفزيون عدن، رانيا الحمادي: «إن الأوضاع المعيشية المتردية، وما ارتبط بها من تهاو لقيمة العملة المحلية مقابل نظيراتها من العملات الأجنبية؛ وبالتالي ارتفاع تكاليف الحياة المعيشية، يفرض نفسه بقوة على الحكومة الجديدة؛ لانتشال المواطن من هذه الأعباء الاقتصادية المتدهورة».

وتؤكد الحمادي لـ«العين الإخبارية» أن الحكومة الحالية حظيت بما لم تحظى به الحكومات السابقة، خاصةً وأنها حكومة توافقية، مدعومة إقليميًا ودوليًا، وتشكلت بإشراف مباشر من الأشقاء في التحالف العربي، بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية والمتحدة.

وأشارت الإعلامية إلى أن هذا الدعم من جميع الأطراف الفاعلة في الشأن اليمني، كفيل بإنجاح المهمة الاقتصادية للحكومة الجديدة، وتحقيق الاستقرار الخدمي والمعيشي الذي ينشده المواطنون .

ردع الانقلاب

إلى ذلك، أكد عضو مجالس الظل المحلية بعدن، مصطفى دحان، أن الأولوية التي يجب أن تضطلع بها الحكومة القادمة، هي التركيز على توجيه كل الجهود نحو إنهاء الانقلاب الحوثي، واستعادة المناطق الخاضعة للمليشيات.

واستشهد دحّان بالتصريحات الأخيرة لرئيس الوزراء، الدكتور معين عبدالملك، عقب الإعلان عن تشكيل الحكومة، والتي أكد فيها أن مهمة الحكومة توحيد «القرار العسكري» وإنهاء انقلاب المليشيات الحوثية.

كما استند الناشط الشبابي في مجال التمكين السياسي على الغايات السامية لاتفاق الرياض والذي تمخضت عنه الحكومة الجديدة، والمتمثلة في إنهاء الاقتتال الداخلي، وتوجيه القدرات العسكرية لكل الأطراف المحلية في المحافظات المحررة، وتوجيهها نحو القضاء على المتمردين الحوثيين.

واعتبر دحّان، في تصريحه، أن فرض السلام لا يأتي إلا بالقوة، كما أن المليشيات العدوانية لا تعترف إلا بمنطق القوة، وعلى الحكومة الجديدة إدراك هذا الفكر الحوثي، والتعامل مع المليشيات وفق منهج قوي يُجبرها على الجنوح إلى السلام.

ووفقا للناشط فأنه وعقب سحب القوات العسكرية للأطراف وفقا لاتفاق الرياض إلى خطوط التماس في جبهات القتال مع المليشيا بات أمام الحكومة الجديدة مهمة إصدار التوجيهات لبدء مرحلة جديدة من المواجهة الميدانية لردع الحوثي.

الحكومة الجديدة قضت على أحلام «الإخوان» بالسيطرة الكاملة على الدولة

الاتحاد / الامناء:

قالت صحيفة الاتحاد الإماراتية إن خطوة تشكيل حكومة جديدة في اليمن وفقاً لما ورد في اتفاق الرياض، عززت آمال وطموحات كبيرة حول بداية الحل السياسي وإنهاء الأزمة وإرساء الأمن والاستقرار وتحقيق ما يصبو إليه الشعب اليمني.

ونقلت الصحيفة عن خبراء ومحللون سياسيون قولهم إن هذه الخطوة هي بداية لتحقيق استقرار اليمن والقضاء على أحلام «الإخوان» بالسيطرة، محذرين من استمرار عراقيل «الإخوان» في طريق حكومة الكفاءات الجديدة.

ويرى إسماعيل أحمد، المحلل السياسي اليمني، أن هناك ثلاث إيجابيات للحكومة الحالية بتشكيلتها الجديدة، أولها وهي الأهم أنها تأتي استجابة لاتفاق الرياض الذي من شأنه إدماج الانتقالي الجنوبي داخل الشرعية، بما يضمن وقف الصراع الذي كان يستنزف طاقة الشرعية.

وأضاف أن الإيجابية الثانية تتمثل في تمثيل كافة مكونات تحالف الشرعية من الشمال والجنوب، والثالثة تتمثل في تقليص عدد وزرائها بما يتناسب مع حاجة البلد في الظروف الراهنة لحكومة كفاءات، موضحاً أنه فيما يتعلق بالجانب السياسي والشق العسكري، فمهمة الحكومة فيه تتمثل في توحيد الجهود وإزالة المعوقات أمام استكمال معركة تحرير اليمن من ميليشيات الحوثي.

وحول نجاح الحكومة في خلق الاستقرار للبلد، يوضح المحلل السياسي اليمني أن هذا الأمر يعتمد على جملة أمور، أهمها عودة الحكومة بكامل طاقمها لممارسة مهامها من عدن، إلى جانب إعداد خطة تنموية واضحة تتضمن الموازنة العامة للدولة للعام القادم وتفعيل أجهزة الرقابة بما فيها مجلس النواب.

بينما أكد ياسر عبدالرحمن، المحلل السياسي والأمني اليمني، أن تشكيل هذه الحكومة بعد عام تقريباً من الاتفاق على تشكيلها كون «الإخوان» كانوا مصرين على جعل الدولة ومؤسساتها تحت خدمة التنظيم واستمرار مسرحياتها مع الحوثي والذي كانت جزءاً أساسيا لخدمته بفسادها وفشلها.

وأضاف ياسر أن اليمنيين يتمنون للحكومة النجاح في الملفات الصعبة والمعقدة بداية من الوضع الاقتصادي وحتى تحرير المناطق المتبقية من ميليشيات الحوثي، موضحاً أن الاتفاق كان ضربة قوية للإرهابيين وفضحهم أمام العالم وكذلك حلفائهم.

لكن فهد العريفي، المحلل السياسي اليمني، له نظرة تشاؤمية فيما يتعلق بتشكيل الحكومة الجديدة، موضحاً أن هناك غياب للتجانس وهو ما يهدد بفشلها خلال الفترة المقبلة.

وأشار الخبراء إلى الدور المحوري للتحالف الذي دفع بجميع الأطراف للوصول إلى مستوى عال من تنفيذ اتفاق الرياض وأثمر توافقا، خاصة في خضم محاولات حثيثة من قبل بعض الأطراف استهدفت إفشال السلام.

حوطة لحج .. عاصمة سلطانية انهكتها العشوائيات

الأمناء / صدام اللحجي:

عندما يجلس الزائر في مدينة الحوطة يضرب كفاً بكف باحثاً في تاريخ المدينة المندثر لكنه لا يجد إلا إن يتوجه بنفسه إلى المحلات والأكشاك ومواقف الميكروباص والدراجات النارية وأصحاب الحمير العشوائية على الطرق السريعة والبطيئة ومطالع المنازل بعضها بعضاً محاول العثور على إجابات لسؤاله: لماذا تسكت الغالبية أو تميل أو تحبذ العشوائية؟ وأين دور السلطات المعنية المُغيّبة مما يحدث؟

معركة الحوطة أمام غول العشوائية أبعد ما تكون عن الانتهاء بإعلان البلاد خالية من العشوائيات غير الآمنة هذا العام أو بالتخطيط لإعلان المدينة خالية من كل أنواع العشوائيات بقدوم عام 2021. بل يمكن القول إن فتح ملف القضاء على الأحياء والمباني العشوائية هو الخطوة الأولى في ملف تناول العشوائية.

لكن العشوائية التي ضربت المجتمع اللحجي أعمق من العشوائيات السكنية وأخطر من التجمعات غير الآمنة بفعل طبيعة التربة أو نوعية المباني أو تدهور البنية التحتية من صرف صحي ومياه شرب وغيرها. إنها عشوائية التفكير والفكر والأولويات والتفاصيل والغايات بحسب ما يصفها البعض.

كل جهة مسؤولة بدرجة ما عن قبح يثير الامتعاض في المدينة من الأهالي الذين يتفننون في العشوائية إلى السلطة المحلية التي لا تجبر نفسها على رفع القمامة كحد أدنى من الجمال الذي نحلم بأن يعود إلى العاصمة كما كانت سابقا.

شركاء جريمة العشوائية المنتشرة في كل مكان كثيرون ومنتشرون في كل ركن. والأدهى من ذلك أن العشوائية لم تعد قاصرة على خلايا فوضوية تطوق الأحياء السكنية، بل تحولت أسلوب حياة مقبول ومحمود.